ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تأثير الدعم العسكري المُقدم إلى إسرائيل على تصاعد انتهاكات القانون الدولي الإنساني في غزة

إعداد
عبد الحليم حرفوش - محمد مختار

تحرير
شريف عبد الحميد

نظرة عامة

منذ 7 أكتوبر 2023، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجومًا عسكريًا عشوائيا وغير متناسب على قطاع غزة، وغيرها من الهجمات غير القانونية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في قطاع غزة، مما تسبب في سقوط أعداد كبيرة من المدنيين فضلاً عن إصابة عدد منهم بإعاقات وعاهات مستديمة، مع تدمير عدد كبير من المباني الصحية والتعليمية والخدمية، مستخدمًا في ذلك عدد من الأسلحة التقليدية بما في ذلك الصواريخ وقاذفات الصواريخ والطائرات والدبابات المقاتلة، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقد وثقت التقديرات الخاصة بالمنظمات الحقوقية وقوع جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وبحسب تقديرات مؤسسة ماعت، فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي آلاف من المدنيين وأصابت عدد منهم بإعاقات وعاهات مستديمة تصل إلي بتر أطرافهم، كما دمرت المنازل والمباني السكانية وألحقت أضرارًا كبيرة بالبنية التحتية في غزة، بما في ذلك المباني الطبية والتعليمية مما تسبب في ازدياد تدهور الأزمة الإنسانية، وبموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، تُعتبر الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية والهجمات غير المتناسبة والعشوائية جرائم حرب.

وفي خضم هذه الهجمات العسكرية وعلى الرغم من التوثيق والإبلاغ عن ارتكاب قوات الاحتلال الاسرائيلي لانتهاكات جسيمة ضد المدنيين، فإن توريد الأسلحة والدعم العسكري إلى إسرائيل لايزال مستمر في مخالفة صريحة لمبادئ واتفاقيات وقواعد القانون الدولي الإنساني، على وجه الخصوص المادة 6 من معاهدة تجارة الأسلحة والتي تنص بشكل صريح على الدول الأطراف بعدم تفويض أي نقل للأسلحة التقليدية إذا كانت على علم في وقت التفويض بأن الأسلحة أو الذخائر ستستخدم في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، الجدير بالذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت إمدادات الأسلحة والذخائر الواردة إليها في تنفيذ هجمات عسكرية مباشرة ضد المدنيين والأهداف المدنية في قطاع غزة.

وعلى هذا النحو، تناقش هذه الورقة عواقب الدعم العسكري المُقدم إلي إسرائيل على حقوق الإنسان في قطاع غزة، حيث إنّ الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين العزّل، تُظهر بوضوح أن الصادرات العسكرية تمكّن إسرائيل من ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

الوجبات القانونية الدولية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة إلي مناطق النزاع

تنص العديد من مبادئ القانون الدولي الإنسـاني على مجموعة من الالتزامات القانونية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة إلي مناطق النزاعات المسلحة، والتي تحظر بشكل صريح على الدول تصـدير الأسـلحة في حالة علمها أن تلك الأسـلحة سـوف تُسـتخدم في تسـير انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني.

وبموجب المادة 1 المشـتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، يقع على الدول التزام "باحترام وضـمان احترام" القانون الإنسـاني الدولي، ويتضـمن ذلك وجوب امتناع الدول عن نقل الأسلحة إذا كان هناك توقع، استناداً إلى الحقائق أو المعرفة بالأنماط السابقة، بأن الأسلحة ستستخدم لانتهاك الاتفاقيات.

وتنص المواد 6و 7 و 11 من معاهدة تجارة الأسـلحة على العديد من الالتزامات القانونية التي تحظر على الدول نقل الأسـلحة أو بيعها في حالة علمها بإن تلك الأسـلحة تُسـتخدم في انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنسـاني، إذ تُلزم المادة 6 الفقرة 3 من المعاهدة الدول الأطراف بعدم تفويض أي نقل للأسـلحة التقليدية إذا كانت على علم في وقت التفويض بأن الأسلحة أو الذخائر ستستخدم في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، أو لشن هجمات موجهة ضد الأهداف المدنية، في حين أن المادة 7 والمادة 11 من ذات الاتفاقية تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة بعدم السماح بأي تصدير للأسلحة التقليدية والذخائر والأجزاء والمكونات لها التي من شأنها تقويض السـلام والأمن أو اسـتخدامها لارتكاب انتهاكات جسـيمة للقانون الإنسـاني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتُشـير المادة 25 من نظام روما الأسـاسـي الدولي للمحكمة الجنائية أن تقديم العون أو التحريض أو المسـاعدة في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضـد الإنسانية يضع مسئولية جنائية على الأفراد ويعتبرها مشاركة في تلك الجرائم، ويوضح ذلك أن رؤسـاء الدول والمسـئولين عن تصـدير الأسـلحة إلي الدول التي ترتكب جرائم الحرب متورطين ومتواطئين في ارتكـاب هـذه الجرائم، من خلال المسـاعـدة في توفير الـدعم العسكري لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من توثيق العـديـد من التقـديرات الأمميـة لجرائم ومخـالفـات قوات الاحتلال الإسـرائيلي للقانون الدولى لحقوق الإنسـان والقانون الدولى الإنسـانى، بما في ذلك قتل المدنيين واستهداف الأعيان المدنية من مباني سكانية وخدمية، والحصار المحكم ومنع كل سُبل الحياة عن قطاع غزة من مياه ومواد غذائية ووقود وأدوية وهو ما يُشكل جرائم للحرب والإبادة الجماعية بموجب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة والمواد 6 و7 و8 من نظام

روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن العديد من الدول لاسيما الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة تمد إسرائيل بالأسلحة والذخائر، على الرغم أن صادرات الأسلحة إلى إسـرائيل لا تتماشـى مع مبادئ القانون الدولي الإنسـاني، لأنها مكَّنت وسـهَّلت القوات الإسرائيلية من استهداف المدنيين والأعيان المدنيين.

صادرات وإمدادات الأسلحة إلي قوات الاحتلال الإسرائيلي

منذ 7 أكتوبر 2023 ومع بدء إسرائيل في تنفيذ عدد من الهجمات العسكرية العشوائية على قطاع غزة، قدمت أكثر من 12دولة الدعم العسـكري إلي حكومة الاحتلال الإسـرائيلي بشـكل مسـتمر ، في مُقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وأسـتراليا وفرنسـا، هولندا وإسـبانيا وبلجيكا وإيطاليا، الجدير بالملاحظة أن كل من هولندا وإسـبانيا وبلجيكا وإيطاليا توقفت عن تقديم الدعم العسـكري لإسـرائيل بسـبب الدعوات الحقوقية العالمية من منظمات المجتمع المدني التي طلبتها بضرورة حظر توريد الأسلحة إلي حكومة الاحتلال الإسـرائيلي، بينما تجاهلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وأسـتراليا وفرنسـا تلك الانتهاكات، وهي مسـتمرة في تقديم الدعم العسكري لإسرائيل رغم علمها بالانتهاكات الحقوقية الجسمية التي ترتكبها قوات الاحتلال، وهو ما يعني أنها متواطئة ومتورطة في جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال.

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول التي تُقدم الدعم العسـكري إلي إسـرائيل خلال حربها ضد المدنيين في غزة، وتشير التقديرات أن 95٪ من الأسلحة المُصدرة إلي إسرائيل تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تضـاعفت صـادرات الأسـلحة الألمانية إلي إسرائيل منذ نوفمبر 2023، بينما زودت المملكة المتحدة إسرائيل منذ نوفمبر 2023 بطائرات وصـواريخ ودبابات وتكنولوجيا وذخائر، بما في ذلك مكونات طائرة إف-35. قاذفة قنابل شبحية والتي تستخدمها إسرائيل في هجماتها العسكرية بقطاع غزة.

وسـمحت كذلك حكومات كل من كندا وفرنسـا وبريطانيا للشـركات العسـكرية بتصـدير الأسـلحة إلي إسـرائيل دون أدني احترامًا لمبادئ القانون الدولي، والتي تُحتم عليها التدخل لمنع المسـاهمة في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي تقوم بها قوات الاحتلال في قطاع غزة.

وفي ديسمبر 2023، أكدت العديد من التقديرات أن الولايات المتحدة زودت إسرائيل بـ 100 قنبلة خارقة للتحصـينات، وعشـرات الآلاف من الأسـلحة الأخرى لاسـتخدامها في النزاع المسـلحة داخل قطاع غزة، كما أنها أرسـلت إليها أسـلحة وذخائر إضـافية تشـمل 15 ألف قنبلة و57 ألف قذيفة مدفعية، علاوة على ذلك سـمحت الولايات المتحدة الأمريكية لقوات الاحتلال الإسرائيلي بفتح المخازن السرية للأسلحة الأمريكية في إسرائيل والمعروفة باسم

مخزون احتياطي الحرب لحلفاء إسرائيل WRSA-I لاستخدامها في العمليات العسكرية التي تقوم بها، وتم إنشـــاء تلك المخزونات في ثمانينات القرن الماضـــي لتزويد الجيش الأميركي بما يحتاجه من أسـلحة حال نشـوب أي صـراعات مسـتقبلية في الشـرق الأوسـط، وترجح التقديرات أن جيش الإحتلال يســتفيد بكميات كبيرة من تلك المخزونات في حربه على غزة، لكن الشفافية تكاد تكون منعدمة حول معلومات نقل الأسلحة من تلك الترسانات.

وعلي الرغم من انســحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة تجارة الأســلحة إلا أنها ملتزمـة بموجـب قـانون "ليهي" الـداخلي لهـا بحظر تزويـد أي جهـة متورطـة في انتهـاكـات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان بالأسلحة والذخائر في حال ثبوتها، كما أنها مُلزمة بقواعد القانون الدولي العرفي التي تفرض عليها عدم تزويد قوات الاحتلال الإســرائيلي بالأســلحة والذخائر.

في الســياق ذاته، وصــلت صــادرات الأســلحة الألمانية إلي قوات الاحتلال الإســرائيلي إلي مسـتويات غير مسـبوقة إبان الحرب على غزة، بزيادة بلغت عشـرة أضـعاف صـادرات العام السـابق 2022، ففي نوفمبر 2023 وافقت الحكومة الألمانية على إمداد إســرائيل بمعدات عسـكرية بلغت قيمتها 303 مليون يورو تركزت على أنظمة الدفاع الجوي وأجهزة الإتصـالات وأكثر من ألف محرك دبابة، مقارنة بـ 32 مليون يورو فقط بلغتها قيمة الصادرات العسكرية الألمانية لإسرائيل طيلة عام 2022.

وعلى هذا النحو، تشـير التقديرات الحقوقية إلي وجود أسـلحة وذخائر بريطانية في قسـم كبير من الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل في الحرب على غزة، بينما لم تمنع الحكومة الفرنسية الشـركات العسـكرية من بيع الأسـلحة إلي إسـرائيل فهناك تقديرات تشـير إلي أن شـركة "داسـو أفياسـيون" الفرنسـية المتخصـصـة في صـناعة الطائرات الحربية قد قدمت الدعم العسكري لحكومة الاحتلال خلال حربها في غزة.

تورط إسرائيل في ارتكاب جرائم للحرب والإبادة الجماعية في قطاع غزة

تنص المواد 6و7و8 من نظام روما الأســاســي للمحكمة الجنائية الدولية على الجرائم التي تُمثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والتي قامت إسـرائيل بارتكابها في قطاع غزة، معتمدًا في جزء منها على الدعم العسكري الذي حصلت عليه من دول عديدة في طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، فالمادة 6 من نظام روما الأسـاسـي تشـير إلي أن جريمة الإبادة الجماعية هي "أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصــد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه, إهلاكاً كلياً أو جزئياً" ويتضمن ذلك قتل أفراد الجماعة أو إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بهم أو إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً".

وتشـير المادة 7 إلي أن الجرائم ضـد الإنسـانية هي التي يتم ارتكبها "في إطار هجوم واسـع النطاق أو منهجي موجه ضـد أية مجموعة من السـكان المدنيين"، ويشـمل القتل العمد والإبادة وإبعاد السكان أو النقل القسري للسكان والاسترقاق والاغتصاب أو الاستعباد الجنسي والتعذيب والاختفاء القسري والفصل العنصري، والأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية، وتشمل "الإبادة" تعمد فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء بقصد إهلاك جزء من السكان.

وتُمثل جرائم الحرب وفقًا للمادة 8 من نظام روما الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف مثل القتل العمد وإلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك، وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة، وتعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين والمواقع المدنية التي لا تشكل أهدافًا عسكرية وقصف القرى والمدن والمباني وتعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، واستخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها للمدنيين أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة.

وتشير الأدلة الدامغة والتقديرات التي وثقتها مؤسسة ماعت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023 ارتكبت سلسلة من الانتهاكات الحقوقية الجسمية والتي ترتقي لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في آن واحد، فقد نفذت هجمات عسكرية عشوائية وغير متناسبة على قطاع غزة بشكل متعمد، ساهمت في مقتل 28775 شخص من بينهم 12345 طفل و8000 امرأة و1049 من كبار السن و339 من الطواقم الطبية و200 صحفي و152 من موظفي الاونروا، بينما أصيب 68552 شخص من بينهم 6168 طفل بعضهم مصاب بعاهات مستديمة تصل إلي بتر الأعضاء.

كذلك دمرت قوات الاحتلال بسبب الهجمات العسكرية العشوائية غير التمييزية على المناطق السكانية 290000 وحدة سكانية بشكل جزئي، و هدمت 79000 وحدة سكانية، ودمرت 30 مستشفي بشكل كامل، بينما تضررت 25 مستشفي بسبب القصف، و164 مبني ديني بما في ذلك 161 مسجد و3 كنائس، ودمرت 122 سيارة إسعاف، بيد أن الهجمات العسكرية تسببت في نزوح 2000000 شخصًا، وذلك حتي نهاية 17 فبراير 2024 بحسب التقديرات الرسمية الفلسطينية، والعدد مرشح للزيادة.

ويبقى المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة، بما فيهم مليون طفل، محاصرون في ظل ظروف قاسية للغاية وتحت القصف المستمر. حيث لا يوجد مكان آمن في غزة، وكذلك لا

يوجد مأوى آمن، ولا طعام، ولا مياه، ولا كهرباء، ولا وقود، فقد تم استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية في تطبيق حصار صارم على دخول المواد الغذائية والمستلزمات الطبية اللازمة لاستمرار الحياة، ويُعتبر كل ما سبق ذكره بموجب المواد 6و7و8 من نظام روما الأساسي جرائم للحرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة للإبادة الجماعية.

الدعم العسكري المُقدم إلي إسرائيل يقتل الأبرياء بشكل مباشر

قُتل مدنيون، وتمزقت العائلات، ودمرت منازل ومباني خدمية وطبية وتعليمية، بسبب الأسلحة التي قدمتها العديد من الدول إلي إسرائيل بشكل مباشر، إذ يشير فحص الشظايا الذي قام به الخبراء أن بعض الأسلحة الأمريكية التي استخدمتها قوات الاحتلال قتلت المدنيين بشكل صريح، فقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 5000 ذخيرة من طراز MK-84، وهي نوع من القنابل التي تزن 2000 رطل وذلك حتي أواخر ديسمبر 2023، وهي القنابل التي استخدمتها إسرائيل بشكل روتيني في استهداف المدنيين في قطاع غزة، وفي ذات الشهر أكدت تقديرات حقوقية أن ذخائر أمريكية الصنع من طراز JDAM تسببت في مقتل 43 مدنياً فلسطينياً بينهم 19 طفلاً و14 امرأة، في غارتين جويتين شنتهما إسرائيل على قطاع غزة في أكتوبر 2023.

أن معظم الطائرات المقاتلة الإسرائيلية البالغ عددها 315 مقاتلة من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وتتألف من 83 طائرة من طراز F-15 Eagles و196 طائرة من طراز F-16 Fighting Falcons و36 وحدة من طراز F-35 Lightning 2/Adir، وقد استخدمت إسرائيل مجموعة من تلك الطائرات المقاتلة في قصف عدد من المناطق السكنية في قطاع غزة، فالتقديرات تؤكد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي نفذت 299 غارة جوية على غزة خلال أكتوبر 2023 فقط، أصابت 276 غارة منهم المدنيين بشكل مباشر مما تسبب في مقتل 2798 وإصابة 1306 من المدنيين الفلسطينيين، وتشير ذلك إلي مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية عن مقتل المدنيين لأنها هي التي قامت بإمداد الطائرات المقاتلة إلي إسرائيل.

في المقابل شنت إسرائيل هجمات أرضية باستخدام دبابة القتال Merkava MK-IV والتي تنتجها إسرائيل بشكل مستقل، لكن ألمانيا توفر محرك الدبابة الذي يبلغ وزنه 65 طن، وتشير التقديرات أن نحو 1060 محرك من طراز MT 883Ka تم إرسالها من ألمانيا إلى إسرائيل بين عامي 2002 و2022، واستخدمت إسرائيل تلك المحركات في تشغيل دبابات الميركافا وناقلات الأفراد خلال حربها على غزة، وفي هذا السياق، فإن 15% من كل طائرات F35 التي تستخدمها إسرائيل لقصف المدنيين في قطاع غزة هي من صناعة بريطانية.

تظهر هذه الأدلة أن المعدات العسكرية والتكنولوجية المُقدمة إلي إسرائيل تساهم في استهداف المدنيين بشكل مباشر، وذلك خلال الهجمات العسكرية التي تقوم بها في قطاع

غزة، ولهذا فقادة الدول التي تُقدم الدعم لقوات الاحتلال الإسرائيلي مسئولين بموجب المادة 25 من نظام روما الأساسي الدولي للمحكمة الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

التوصيات

منذ نشوب النزاع المسلح في قطاع غزة قدَّمت مجموعة من الدول معدات عسكرية إلي قوات الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من توفر أدلة دامغة على أن هذه الأسلحة تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في قطاع غزة، فإن دولاً من قبيل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، وغيرها من البلدان الأوروبية لا تزال تزوِّد إسرائيل بالأسلحة، في انتهاك لالتزاماتها الدولية، ومنها معاهدة الحد من الأسلحة، بالإضافة إلى قوانين الاتحاد الأوروبي والقوانين الوطنية، ولم توقف عمليات بيع ونقل الأسلحة إلى إسرائيل سوى مجموعة من الدول كهولندا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا، وذلك بعد ضغط عالمي من منظمات المجتمع المدني، ولهذا توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:-

إلي الدول والحكومات:-

- ضرورة عدم تزويد قوات الاحتلال الإسرائيلي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالأسلحة أو الذخائر أو المعدات العسكرية أو التكنولوجيا التي يمكن استخدامها انتهاكات القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة، وهذا ينطبق أيضاً على الدعم اللوجستي والمالي.
- عدم سماح دول العبور باستخدام موانئها ومطاراتها لنقل الأسلحة إلى جيش الإحتلال الإسرائيلي، والتي تساهم في توطيد نظام الفصل العنصري والاستيطان الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين.

إلي منظمات المجتمع المدني:-

- ضرورة تكثيف الجهود واستخدام كافة وسائل الضغط لحث الحكومات على الامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني ومنع تصدير الأسلحة إلي إسرائيل.

إلي المنظمات الدولية

- ضرورة المطالبة باتخاذ تدابير جماعية تضمن فرض حظر فوري وشامل على الأسلحة المرسلة إلي إسرائيل، مع ضمان إجراء تحقيقات شاملة ومحايدة في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال لضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

مصادر الورقة

1- معاهدة تجارة الأسلحة، https://2u.pw/OyHKzZU

2- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، https://2u.pw/Q6c9eg

3- بالأرقام والتفاصيل الأسلحة والذخائر التي زودت بها أميركا إسرائيل بحرب غزة، العربية، https://2u.pw/O0QWCRo

4- جلها قنابل "غبية تعرّف حكاية مخزون الأسلحة الأمريكي السري في إسرائيل، TRT عربي، https://2u.pw/xDQr2d2

5- قفزة مهولة في صادرات الأسلحة من ألمانيا لإسرائيل.. كم أصبحت؟، سكاي نيوز عربية، https://2h.ae/Sdbb

6- مسألة صادرات الأسلحة البريطانية الى اسرائيل أمام القضاء في لندن، فرنسا 24، https://2u.pw/BVL2pme

7- ما الشركة الفرنسية التي تظاهرت منظمة "أوقفوا تسليح إسرائيل" أمامها، الجزيرة، https://2u.pw/sBoL0PF

8- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، https://2u.pw/zZTJkaS

9- A Times Investigation Tracked Israel's Use of One of Its Most Destructive Bombs in South Gaza. Nytimes https://2u.pw/bGIDLid

10- Despite Gaza death toll soaring, U.S. unlikely to rethink weapons supplies to Israel, REUTERS, https://2u.pw/jDxOe57

11- Tracing the Origins of Weapons in the Gaza War, KOMPAS, https://2u.pw/pBP3O1e

12- MAPPED: ALL THE UK COMPANIES MANUFACTURING COMPONENTS FOR ISRAEL'S F35 COMBAT AIRCRAFT .https://2u.pw/mtWF9yW

13- ARMS TRANSFER DECISIONS Applying international humanitarian law criteria. https://2u.pw/ASsirtC